



القدس الشريف وتخاذل العرب



د. محمد رجب أبو رجب

بيت المقدس مكاناً لإسراء نبيه، ومن هنا نقول أيضاً إن على المسلمين كل المسلمين واجبا مقدسا تجاه هذه المدينة المقدسة، لم يقموا به منذ احتلال القدس حتى الآن على الوجه المطلوب.

اليوم ونحن نعيش ذكرى احتلال مدينة القدس شذني سؤال خاصة في ظل ما يجري اليوم في عالمنا العربي: متى أيها الأشقاء العرب، متى أيها المسلمون تحركوا قواكم نحو فلسطين، نحو القدس؟

ما شاهدناه في السنوات القليلة الماضية من إمكانيات عندكم من السلاح والعتاد من حيث الكم والكيف لم تنصروه في يوم من الأيام وما هو خاف أعظم، وما شاهدناه من حشود تكفي لتحرير فلسطين كل فلسطين، فإذا كنا في عام 1948 لم نقتد لكل هذه الإمكانيات ولذلك خسرتنا الحرب وضاعت فلسطين، فاليوم والحمد لله نملك السلاح، والجيش، والمال، والمتطوعين، ولا ينقصنا إلا الإرادة، والإيمان، والقرار المناسب في الوقت المناسب متى سيكون موعدكم مع القدس مع فلسطين؟ لقد طال الانتظار ولكننا على ثقة بأن هذه الأمة لن تتخلى عن القدس، لأن سيدنا "محمد" صلى الله عليه وسلم قال: الخير في وفي أمتي إلى يوم القيامة.

إسرائيل إلى الزوال مهما بلغت قوتها، ومهما تلقت دعما من أسبائها وهذه حقيقة تاريخية، وعلى الصديق والعدو أن يعرف هذه الحقيقة وقبل فوات الأوان.

أحكمت إسرائيل سيطرتها العسكرية على مدينة القدس في مثل هذه الأيام من عام 1967م، وقامت بإجراءات ضم المدينة تهديداً لتهويدها، وشكلت قوانين الضم أساساً لقوانين أخرى وإجراءات عملية هدفت إلى ابتلاع المدينة والسيطرة عليها، وكذلك المناطق المجاورة لها، وقد تم ذلك من خلال وسائل عديدة تمثلت في التضييق على السكان الأصليين الفلسطينيين لإفراغ المدينة منهم، بالإضافة إلى مصادرة الأراضي، وإقامة التجمعات الاستيطانية.

احتلال مدينة القدس كان أمراً غاية في البشاعة والعنف والإرهاب الصهيوني الذي وقع على السكان وما زال حتى يومنا هذا، دون أن يتحرك ساكن لحكامنا العرب والمسلمين لنصرة الأقصى وتحريره، صحيح أن المسؤولية الأولى تقع على عاتق الشعب الفلسطيني الذي لم يتوقف يوماً عن التضحيات من أجل القدس وفلسطين، ولكن الصحيح أيضاً أن المسؤولية تقع على كل العرب والمسلمين، ففلسطين جزء من الأمة العربية، وقد تكون الجزء الأكثر أهمية، ومن منطلق قومي عربي لا يجوز أن يكون العرب بعيدين عن القيام بدورهم تجاه تحرير فلسطين، ومن منطلق إسلامي وديني فالكل يعرف أهمية فلسطين والقدس التي شكلت خط الأمل الأول عن الإسلام وبلاد المسلمين، مدينة القدس مهد الأنبياء، فمنها عرج رسول الله (محمد) صلى الله عليه وسلم إلى السماوات السبع، والله سبحانه وتعالى هو من اختار

انسيابية الرعب الزائر

ومساواة ناجزة، وحرية فاعلة، ونهضة شاملة، وأمال صاعدة وذهبت مع الرياح مع فجر أول صباح.



د. أحمد مهدي سالم

وتكشف الأوراق يوماً بعد يوم عن حزمة إجراءات ما، مخططات تتوالد تتوالد أرنبياً، توشك على الإمساك بتلابيبنا وسحبنا من ذقوننا إلى فضاء المجهول، وعوالم الأتم الموهل والكاء الصامت، والأئين الخافت. المشهد الواحد المستنسخ (بفتح السين) تتقاطع فيه مسارات مخيفة بسبب مفاعيل خطيرة أهمها مسخ السيادة وضرب هيبة هذه الدولة أو تلك وإضعاف اقتصادها وتلغيم ونائمها وتركيب كبرياتها، وتصنيع لكل منها.. عبوات ناسفة شديدة الفتك إذا اعترضت باحتجاج ناعم على تنفيذ الأجنحة الخارجية التي تغلغلت بفضل الفوضى الهدامة الصطنعة في مختلف المكونات (أحزاب، مراكز نفوذ، كتلتات قبائل، منظمات مجتمع مدني، مراكز بحثية، لوبيات إعلامية.. الخ). انصدمت آمال التنوير الشعبي المنشود بصخور الشاطئ الحادة وتطابرت مراكبها وزوارقها ببداء، تعقدت المسائل وتعددت قوى النفوذ الباطش وظهرت قوى جديدة مدعومة من الخارج تتحرك بالريموت بأفعال أسرع من الصوت.

أطلت التناقضات المتباغضة.. تشابه البقر على الناس، ساد الخلط والتلبس حد أن ظهرت المساواة عند كثيرين بين الضحية والجلاذ، وضبابية رؤى تمييز الحق عن الباطل، وكل فريق له جناحه المنظر والمزور للحقائق. زاد وهي الدولة التي كانت قادرة إلى حد معقول فبدأ الانهيار قليلاً قليلاً حتى تخلفت الدولة عن أداء دورها كفاعل اجتماعي في الرفع بالمستوى المعيشي والحقوقى والعلمي فانخفضت القدرات وتلاشى مفهوم الانتماء أو كاد وغاب الإخلاص فسقط الشعب في وهدة الياس.. عاجزة منتظرة مدداً رانياً أو معجزة إلهية لإنقاذها مما هي فيه من ضياع ونداب ودماء وغضب.. بعد أن تكاثرت قطعان السباع والذئاب التي تدعي رغبة المساعدة، ومديد العون إلى المدنيين والتباكي التماسيحي عليهم.. آخر حنية.

الشعب أصبح سجيناً في دوائر فكره المأزوم واقفاص ثقافته الانهزامية لا يستطيع التحرك أو المغادرة يذكرني بحال الشاعر المصري أحمد فؤاد نجم الذي قال ذات مرة «أنا مسجون في سجن بلا نجمة، فظائع الربيع المزعوم كثيرة أنبرها - كما قدمنا - اختراق السيادة ومصادرة السعادة وتجذير التعاسة ومنح السفراء صلاحيات لم يكونوا يحلموا بها في يوم من الأيام.. امتيازات أقوى من قوات التدخل السريع؟ فكانت تلك البركات الإضافية أكبر معول هدم للدولة ومكوناتها حتى صار الرئيس المنتخب شكلياً أو المعين لا يستطيع إنفاذ قراره إلا إذا رجع إليهم.. إلى المرجعيات السفاراتية في بلده التي بدلا من أن يكون مسؤولاً عنها صارت هي المسؤولة والموجهة ومش أي توجيهات تنفيذ سريع وإن رفض الرئيس وقوى الحكم.. فرض التدخلات السافرة يرد عليه من قبلهم بأفضلية تجنب الضرر عليه وعلى بلده فيتحاشى الصدام ويتبع الاستفزاز في غضب، ويبقى في نقطة المرواح، حتى يستمر وصول بعض المنح وهبات المساعدات، وفروض الصناديق المانحة بشروط جائرة.. طير يا طير وحبلك بأيدي، فين يتروح، والحبل مرزور.. عليك نور يا أحمد يوسف الزبيدي يترافق مع ذلك، استشرى غوى الفساد أكثر من ذي قبل، وهيمنة وعنجهية بعض القوى التقليدية، على القوى التنويرية الصاعدة ووجود رغبات متعشبة لدى قوى أخرى جاءت على واقعة الربيع الزائف، واندفاعها في الإقصاء والإلغاء حيناً والفتك حيناً آخر مادام الضوء الأخضر منح لهم بمدى بعيد ومسار استراتيجي على أساس أن تتواصل حمى حالة الفوضى القاتلة والربح الزائر والشول المستمر وزيادة البطالة، وضياع الأمن، وهروب الاستثمار وانكسار النفوس، ومصادقة الشعم، والعيش على الطواير، واستجداء المعونات، والاستعانة بالمليشيات عوضاً عن القوى النظامية أي مخططات محكمة جدا في البشاعة والتفكيك والتدمير والتقتيل وصواريخ الكراهية بعيدة المدى.. يا حسرتاً على أنهار الدماء البرئية الطاهرة التي سالت في الشوارع والميادين أملاً بتغيير حقيقي، وتحول صادق وتحسين معيشي

وتكثرت الشكوى هذه الأيام من الاحتجاج بالشرعية في مغالبة الخصوم السياسيين عند الاختلاف معهم.

ويرى البعض أن من حق المسلم أن يحتج بالشرعية في البلاد التي تنص دستايرها على حرية الشريعة، وأنه لا يرفض ذلك سوى المعادي للإسلام.

بينما يرى البعض الآخر في هذا التترس السياسي خلف الشريعة نوعاً من الانتهازية التي تفسد الشريعة، لذلك فهو يطالب بفصل الدين عن السياسة.

وعند تأمل طرح الطرفين يلوح جانب فكري وإشكالي أخلاقي.. أما الجانب الفكري فهو اختلاف بين مدرستين:

المدرسة الأولى: ترى أن مقتضى الإيمان بالله أن نتمثل أوامرهم في جميع شئون حياتنا، ويستدل أصحابها بآيات من القرآن الكريم بقوله تعالى: «فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً».

المدرسة الثانية: ترى فصل الدين عن الدولة وتقدم أربعة أسباب رئيسية لهذه الرؤية:

- 1- أن الشريعة تشتمل على تنوع في الآراء واختلاف في الاجتهادات تسمح لكل طرف بالاحتجاج بما يناسب رؤيته مما يوجد معتزلاً يمكن أن يفسد النظام العمل السياسي تحت مسمى الدين.
- 2- أن للدين قدسية في النفوس تحول التنافس السياسي إلى مواجهة مزيفة مع الدين.
- 3- استحالة انتظام الحياة بتطبيق منهج مضي عليه أربعة عشر قرناً تغير العالم خلالها تغيراً جذرياً.
- 4- وجود غير المسلمين في بعض هذه البلدان مما يجعل من إلزامهم بأحكام الشريعة نوعاً من الظلم.

والتعامل مع هذا الاختلاف الفكري يكون بتحقيق أوجه الاختلاف على النحو التالي:

- 1- التنوع المذكور في المسائل الاجتهادية له ضوابط منهجية تتيح للدولة حق اختيار الاجتهادات المناسبة للزمان والمكان ضمن عملية التقنين لتكون ملزمة لجميع الأطراف في فصل المنازعات، فلا يُقبل احتجاج من يرفضها باجتهادات شرعية أخرى.
- 2- ليس لأي إنسان بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم حق العصمة، بحيث تصح مخالفة فهمه لمسألة اجتهادية مخالفة للمسائل القطعية المحددة ومحدودة، والاحتجاج بهجج الناس بذلك لا يختلف منطلقه عن الاحتجاج بعدم مناسبة الديمقراطية لهؤلاء الناس، والجواب عنه بأن الحل يكمن في توعية الناس وتعليمهم.
- 3- مراعاة تغيير الأزمنة، وحتى الأمكنة، جزء من الشريعة ضمن منهج مُقرر للإستنباط، فلا يعرقل تغيير الزمان مرجعية الشريعة، غير أن العصمة تكمن في قصور فهم كثير من المتدينين لتغيرات الواقع، وتصدر غير المؤهلين للفتوى مما قد يشعر بجمود الشرع المصون.
- 4- الشريعة قد قررت حق احتكام غير المسلمين إلى شرائعهم التي يمكن الاتفاق معهم على تقنينها بحيث يتم ضبط تعاملاتهم وأحوالهم الشخصية وفق مقتضاها، وهذا ما نجح تطبيقه بالفعل في مراحل مختلفة من التاريخ؛ ثم إن القوانين المعاصرة يقرها الأغلبية شرعية عدم الإضرار بحق الآخرين

والمغتربون والضنادق والملاك والمستأجرون والمبعدون والمتقاعدون والموظفون الجدد وشباب الثورة وشباب الأزمة والمقاولون والبنائون والخضروات والفواكه المكربنة والجنوبيون والشماليون والأغنياء والفقراء والمسلمون والمسلمات والحجر والشجر والسيارات الطائشة والممرات الخلفية لسكان المواطنين والمتخفون والصفائون والآثار والمعالم.

كما تعاني من أشياء كثيرة وتشكي ولم يرفع عنها كل هذه المعاناة إلا انفصال ولا وحدة.. لن يرفعها إلا كما قال الله جل جلاله في كتابه الكريم: «إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم».

لا بد من الوقوف الشامل الكامل الصادق النابع من القلوب، الذي يبدأ بالأفعال لا بالأقوال حتى تخف كل هذه المعاناة التي هي ظاهرة حتى للأعمى، لا بد من إنقاذ عدن وكل شيء فيها إنقاذاً يهض بها فهي تشكي وما زالت صامدة.. عدن فاتحة قلبها للجميع في انتظار من ينقدها.

حال عدن هذه الأيام غير مستقر تبدو عليها ملامح التعب وهي صامدة، كل شيء فيها صار يشكي، مؤسسة الكهرباء تشكي، مؤسسة المياه تشكي، صندوق النظافة وما آلت إليه النظافة يشكي، المحلات التجارية والرفرة التجارية والمحاكم التجارية وإدارة التربية والصحة والخدمة المدنية والتأمينات والطرق والأرصدة والحارات الشعبية والعمارات الأيلة للسقوط والعشوائى والمرافق الحكومية والمساجد وفرز النقل والميناء والمتنفسات والبحار والجبال والترتعات والمنخفضات وإدارة الأمن والصحافة وسوق القات والنيابات والشرطة والمحاكم المدنية ومكاتب المحاماة والإسكان والاستثمار والمنطقة الحرة والمجالس المحلية ومبنى المحافظة والمديريات ومكاتب البلديات وأقسام التراخيص والمخابز والأفران والصانع الخاوية والدلالون والآباء والأمهات والشباب ومحلات الصرافة والمتسولون والمسجونون ورياض الأطفال والرياضة والسباحة والسياحة والوفادون



الشرعية تقرر ولا تبرر

الحبيب علي زين العابدين الجفري

وذلك في حالة الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو ما لم نلتزم به كثير من الدول المتقدمة في عصرنا.

وأما الإشكالية الأخلاقية: فهي تكمن في تعامل البعض مع الشريعة بوصفها وسيلة لتبرير مواقفهم السياسية، مما يجعل المخالف السياسي يبدو وكأنه محارب للشرعية، وهذا ما يضعه في موقف ضعيف أمام منافسه السياسي، فيلجأ إلى المطالبة بفصل الدين عن السياسة لضمان عدم استغلال الدين في حسم المعركة السياسية.

وهذه الإشكالية هي التي ينبغي التوقف معها بجدية وحزم، فإن الشريعة المطهرة تليز من اختيار أتباعها بالانضباط الأخلاقي في مواقفه وتجعل ذلك معياراً لصحة دينه وكمال إيمانه، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فيما رواه البخاري: «أربع من كن فيه كان منافقاً خالصاً، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق حتى يدعها: إذا أؤتمن خان، وإذا حدث كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر».

فمن التزم بعقد اجتماعي غير مخالف للشرع فلا يجوز له أن يعدل عنه إلى اجتهادات أخرى ولو كانت صحيحة النسبة إلى الشريعة عند بعض أهل العلم.

ومثال ذلك أنه إذا تراضى الناس على آلية سياسية معينة لتسيير نظام الدولة تتيح لهم المطالبة بتغيير حكومتهم، فلا يجوز العدول عنها إلى أقوال الفقهاء المتعلقة بالنهي عن الخروج على الحاكم المباح، وذلك لاختلاف صورتي الحكم الذي بين الحاكم والمحكوم، والأصبح ذلك نقضاً للعهد الذي بموجبه تم انتخاب الحاكم، بل يعتبر هذا العدول عن العقد الاجتماعي بنزيرة الشريعة تحايلاً على الشريعة، وتكون دعوى الاحتكام إليها وسيلة لتبرير المواقف التي اتخذها هذا الفريق أو ذاك لترجيح كفته في ميزان السياسة، وهذه جريمة كبيرة قد تقاس بجريمة الاستهزاء بآيات الله تعالى.

إذا أين تكمن المشكلة؟

من الواضح أن المشكلة لا تتعلق بالمناهج والعقائد وحدها، ولكنها تتعلق بشكل أساسي بالإنسان الذي يطبقها على أرض الواقع، فإن كان صادقا مع نفسه منصفاً للأخرين منها، استتب الأمر واستقر النظام بالعدل.

نقل الشيخ تقي الدين ابن تيمية رواية: إن الله يقيم الدولة العادلة وإن كانت كافرة، ولا يقيم الدولة الظالمة وإن كانت مسلمة.

وسمع عمرو بن العاص من المستورد بن شداد حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يقول: تقوم الساعة والروم أكثر الناس، فقال له عمرو: ابصر ما تقول! فقال المستورد: أقول ما سمعت من رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فقال عمرو: لئن قلت ذلك، إن فيهم لحصلا أربعة:

وهنا ينبغي تقرير هذا المبدأ:

(المقصود من تحكيم الشريعة: أن تقرّ الشريعة موقفاً لا أن «تبرر» الشريعة موقفاً).

فالترتيب الصحيح في تحكيم الشريعة هو: معرفة الواقع، ثم معرفة حكم الشرع فيه، ثم ترتيب المواقف على أساسه.

وهذا يختلف عن ترتيب من ينظر إلى الواقع، ثم يحدد ما يراه مناسباً لاختياره، ثم يبحث في الشريعة عن نص أو اجتهاد يبرره، ثم يضرب منافسه بسيف الشريعة وكأنه قد خالفها.

وهنا يأتي من يقول إن هذه متاهة غير مأمونة العواقب وأن قابلية الشريعة لهذا النوع من التلاعب تعرض المجتمع إلى خطر الاقتتال أو الظلم أو تبرير الاعتداء؛ لذلك ينبغي أن ننحي الشريعة جانباً ونقيم حياتنا على أساس القانون مجرد تجنباً للتلاعب.

والحقيقة أن هذا السؤال له وجه من الاعتبار لولا أن الشريعة لا ترفض تقنين أحكامها وفق الاجتهادات الفقهية التي تتوافق مع طبيعة الزمان والمكان كما ذكرنا، لكن السؤال الذي يطرح حينئذ هو: هل استطاع القانون أن يسلم من التلاعب على نصوصه واختراق لغزائه أم أنه يقع تحت نفس الطائفة؟ أولم يسجن العديد من الأبرياء بالقانون نفسه؟ أولم يلجأ القضاة في بعض الحالات إلى روح

التي لم تحم الناس عند فتنة، وأسرعهم إفاقة بعد مصيبة، وأوشكهم كرة بعد فرة، وخيرهم لمسكين ونيتم وضعيف، وخامسة حسنة جميلة؛ وأمنعهم من ظلم الملوك.

رواه مسلم.

وفي هذا المقام جاءت شريعة السماء مؤسسة لفهم أوسع وادق وأعمق وهو أن الملاح متوقف على تركية النفس، وبدون الاعتناء بتركية نفس الإنسان لا يمكن لأي نظام، ولو كان مستنسخاً من الشريعة الإسلامية، أن يحقق السعادة للأمة. قال تعالى: «نفس وما سواها فألهمها فجورها وتقواها قد أفلح من زكاهما وقد خاب من دساها».

فالشرعية نصوص لا يُفعلها على أرض الواقع سوى صدق التزام الإنسان بها، وذلك هو الأصل الذي تكون القوانين وأنظمة الحكم خادمة له، وبدونه لا يختلف تطبيق الدول للشرعية عن أي منهج وضعي آخر.

قال النبي المصوم المؤيد بوحى السماء صلى الله عليه وآله وسلم مرشحاً لهذا المفهوم:

«إنكم تختصمون إلي ولعل بعضكم أن يكون ألحن (أفصح) بحجته من بعض، فأقضي له على نحو مما أسمع منه، فمن قطعت له من حق أخيه شيئاً، فلا يأخذه فإنما أقطع له به قطعة من النار». رواه البخاري ومسلم.

اللهم آت نفوسنا تقواها وزكها أنت خير من زكها أنت ولها ومولها.

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث



عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث

عند تشكي وهي صامدة

عمر صالح باحويرث